الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (324) لسنة 1377 و.ر (2009 مسيحي)

بالموافقة على مذكرتي تفاهم بين الجماهيرية العظمى والجمهورية الإيطالية

اللجنة الشعبية العامة:

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1375 و.ر، بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 1369 و.ر، بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي، ولائحته التنفيذية.
- وبناءً على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بمذكرته رقم (456) المؤرخة في 1377/06/22و.ر.
- وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادي الثامن عشر لسنة 1377و.ر.

قررت

مادة (1)

يوافق على مذكرتي التفاهم الآتي بيانهما: -

أ- مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال الثروة البحرية بين اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ووزارة السياسات الزراعية والغذائية والغابات بالجمهورية الإيطالية الموقعة في مدينة روما بتاريخ 10/ 06/ 1377 و.ر (2009 مسيحي) والمرافقة نصوصها بهذا القرار.

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.
DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.
www.security-legislation.ly

ب- مذكرة التفاهم بشأن تسهيل إجراءات منح التأشيرات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية الإيطالية الموقعة في مدينة روما بتاريخ 10/ 06/ 1377و.ر (2009 مسيحي) والمرفقة نصوصها بهذا القرار.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 19 رجب

الموافق 11. 07 1377 و.ر (2009 مسيحي)

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.

DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.

www.security-legislation.ly